الجمهورية التونسية

وزارة البيئة

000694-1100-14-2025-ب

تونس في 26 ديسمبر 2025

من وزير البيئة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب الناصر الشنوفي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-3197 بتاريخ 27 نوفمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه و المتضمّن للسؤال الكتابي للسيد النائب المحترم الناصر الشنوفي حول برامج الوزارة بخصوص مراقبة الإنبعاثات الصادرة عن المؤسسات الصناعية بجبل الوسط بئر مشارقة و الإجراءات المتخذة للحدّ من ظاهرة التلوث، نفيدكم بأنّ وزارة البيئة تعتمد على آلية المراقبة لدفع الصناعيين لبذل مزيد من المجهودات لتحسين الأداء البيئي لوحداتهم وإحترام التشاريع البيئية الجاري بها العمل و في هذا الصدد قامت مصالح المراقبة بالوكالة الوطنية لحماية المحيط بتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية لمراقبة مختلف الوحدات الصناعية الناشطة بمنطقة جبل الوسط و تم خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2023 إلى غاية شهر ماي 2025 بتحرير عدد 57 محضر ضد الوحدات الصناعية المخالفة بالجهة، منها عدد 14 محضر تمّ تحريره في شأن المؤسسات الأكثر تلويثا بالمنطقة. كما تعمل الوزارة على إرساء منظومة المراقبة الذاتية للإفرازات لما لها من فوائد إيجابية لفائدة الصناعيين.

و بالإضافة إلى آلية المراقبة تعتمد الوزارة في إطار استراتيجيتها للوقاية والحد من التلوث الصناعي على منظومة قانونية تعنى بالإفرازات الغازية والسائلة والصلبة يتم تطويرها وتحديثها حسب المتطلبات الفنية والتقنية وحسب التطورات التي يتم تسجيلها في هذا الميدان علما وأن مشروع مجلة البيئة التي شرعت في إعداده وزارة البيئة سيحمل مبادئ ومقاربات جديدة ستأسس لعدد من المفاهيم الحديثة والرؤى والمقاربات لحوكمة العمل البيئي.

وترتكز أيضا هذه الاستراتيجية على تقديم المساندة المالية والفنية للصناعيين لحثهم على إعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة وتحسين آدائهم البيئي.

وتعتبر الدراسات التشخيصية والتقييمية للوضع البيئي بمختلف المناطق أحد ركائز هذه الاستراتيجية حيث يتم باستمرار إعداد هذه الدراسات في مختلف جهات الجمهورية وبالمناطق والأقطاب الصناعية لتشخيص الوضعية البيئية لهذه المناطق و تحديد مدى تأثر الأوساط الطبيعية المتلقية و إقتراح المشاريع والبرامج البيئية المناسبة.

وستتعزز إستراتيجية الوزارة للوقاية والحد من التلوث الصناعي بالاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات الخطرة التي شرعت الوزارة في إعدادها والتي ستمكن من تطوير وتحسين آليات وأساليب حوكمة التصرف في هذه النفايات.

كما شرعت أيضا الوزارة في إعداد دراسة استراتيجية لجرد الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا على المستوى الوطني والقيام بتقييم كمي ونوعي لإفرازاتها ووضعها في قاعدة بيانات جغرافية ومتابعتها على ان يتم لاحقا إعداد منظومة إعلامية لمتابعة الوحدات وتجميع تقاريرها البيئية السنوية.

و السـلام

وزير البيئة

حبيب عبيد